الفصل الثانى
الاعتبارات الخاصة بدمج ذوى الإعاقات الخاصة

مقدمه :

من خلال الإطلاع على الأدب التربوى فى مجال الإعاقة، أظهرت الدراسات أن هناك صعوبة فى تحديد نسبة الأطفال المعاقين، أو الوصول إلى أرقام ونسب دقيقة عن مدى انتشار هذه الشريحة فى المدارس، وتشير تقديرات وكالات الأمم المتحدة المختصة، كاليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، أن درجة انتشار الإعاقة تتراوح ما بين (١٠- ١٢٪)، من طلاب المدارس يعانون من شكل ما من أشكال الإعاقة وبدرجات مختلفة، وهم ذو حاجة تعليمية خاصة. ويشير تقرير وارنوك (Warnock) عن المعاقين فى بريطانيا إلى أن واحدا من كل (٥ أو ٦) أطفال يحتاج إلى خدمات تربوية خاصة، فى فترة ما من مراحل دراسته. وقد أشارت منظمة اليونسكو، إلى أن أعداد المعاقين فى العالم ازدادت وضوحا بين عامى (١٩٨٠- ٢٠٠٠) من (٤٠٠ مليون) معاق إلى (٦٠٠ مليون معاق) معاق.[١]

أما فى الوطن العربى، فتزداد حدة مشكلة المعاقين وضوحا، بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، حيث يمكن القول بوجود ثمانية ملايين طالب من المعاقين، ينتظر القسم الأكبر منهم سياسة تربوية قومية، واستراتيجيات، تساعد على تلبية حاجاتهم، وإعدادهم للحياة كقوة عاملة قادرة على الاعتماد على الذات، فى المجهود الوطنى الرامى إلى تحسين مستوى الحياة لمختلف فئات المجتمع، كما نص على ذلك ميثاق العمل الاجتماعى العربى الصادر عن الأمانة

(١) تيسير كوافحة،وعمر عبدالعزيز، " مقدمة فى التربية الخاصة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣

العامة لجامعة الدول العربية عام (١٩٧١)، وأكدته استراتيجية العمل الاجتماعى العربى عام (١٩٨٠).[١]

وتعد هذه التقارير بمثابة ناقوس خطر لمدى الكارثة التى سوف نواجهها فى مستقبل حياتنا بفقد نسبة ليست بالقليلة من سكان المجتمع تعيش فى عزلة عن مجريات الأمور ولا يسعى المجتمع نحو إشراكها فى حياتها العامة. ومن وجهة نظر أخرى هناك قصور واضح ى مواجهة التحدى إذ تقدر منظمة الصحة العالمية بأن الخدمات التى تقدمها المدارس الخاصة فى الوقت الراهن لا تلبى سوى نسبة تتراوح بين ٢,١٪ من احتياجات الأشخاص الذين هم بحاجة إلى التأهيل فى البلدان النامية.[٢]

إن الحياة الطبيعية حق لكل معاق، وإن كل فرد ميسر لما خلق من أجله، ولكل إنسان الحق ى أن يتمتع بإنسانيته، وأن يحيا حياة كريمة، فالطفل المعاق – بصرف النظر عن درجة إعاقته – هو قبل أن يكون معاقا هو إنسان، له حقوقه وعليه واجباته، شأنه فى ذلك شأن أى طفل عادى يعيش فى مجتمع حضارى يكفل له الحرية الاجتماعية، ويتيح الفرصة المتكافئة للجميع، ويحترم القيم الإنسانية والاجتماعية لأفراده، وأن الاهتمام بالأطفال المعاقين يعتبر من بين المؤشرات التى نستطيع أن نحكم بها على تطور حياة المجتمع.[٣]

أولا : أهداف الدمج :

يري بيتر متلر (١٩٨١) أن الهدف الأساسي لإدماج المعوقين في المدارس العادية يتمثل في التأكد من قدراتهم علي متابعة الدراسة في أقرب مدرسة محلية إلي جانب أقرانهم العاديين[٤].

وإذا كان الهدف الأساسي لتربية المعوقين هو إعدادهم لدخول عالم الكبار، فإن نظام الدمج يهيئ لهم الفرص ليتعلموا كيف يواجهون مشكلات ذلك المجتمع،

---

(١) سهير الصباح وأخرون، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) رنا محمد عوادة، الإعاقة والتأهيل المجتمعى، المؤتمر الفلسطينى للتنمية وإعادة الإعمار فى الضفة الغربية، ٢٠٠٦.

(٣) أشرف أحمد عبدالقادر، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٤) عبد العزيز الشخص، مرجع سابق، ص٢٠٧.

وأن يتعلموا السلوك الاجتماعي الطبيعي والقواعد العامة للتعامل الاجتماعي في المجتمع، وأن يتعرفوا كيف يتصلون بالآخرين وكيف يكونون قادرين علي التحرك في البيئة المحيطة، وتحليل معايير الأداء الطبيعي بالنسبة للمهارات المطلوبة، وتحديد كيف يمكن تعلم هذه المهارات أو التعويض عنها[1].

ويذكر إليانور لينش (١٩٩٩) أن من أهم أهداف الدمج ما يلي:

التغيير الواضح في الاتجاهات الاجتماعية نحو الأطفال غير العاديين من السلبية إلي الإيجابية.

توفير الفرص الطبيعية للأطفال غير العاديين للنمو الاجتماعي والتربوي مع أقرانهم من الأطفال العاديين.

إزالة الوصمة المرتبطة ببعض فئات التربية الخاصة ويقصد بذلك الآثار السلبية الاجتماعية لدي بعض فئات التربية الخاصة وذويهم والمرتبطة بمصطلح مثل الإعاقة[2].

وتعدد زينب شقير (٢٠٠٢) العديد من النقاط التي توضح أهداف الدمج في الآتي:

١- تقديم كافة الخدمات الطلابية للطلاب المعوقين بمواقعهم وبجوار سكنهم.

٢- توفير الفرص للطلاب المعوقين للاندماج مع الطلاب العاديين في المدارس العادية ومساعدتهم علي تطوير قدراتهم التعليمية.

٣- دمج المعوقين مع العاديين كاتجاه تربوي حديث تحقيقاً للعديد من الأهداف القومية والشخصية، ولتحقيق عدم العزل عن المجتمع.

٤- تمكين المدارس العادية من خلال المساعدة والتسهيلات الإضافية من تنفيذ المشروعات والتعامل مع المشكلات التي قد يعاني منها ما يقرب من ٢٠٪ من الطلاب في المدارس.

---

(١) رجاء محمد شقير، الاحتياجات التعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة مع التركيز على المصابين بالشلل الدماغى، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة ١٩٩٩.

(٢) إليانور لينتش، مرجع سابق، ص٩.

٥- التخفيف عن مدارس الأقسام الداخلية، ومدارس المدن الكبري.

٦- خفض التكاليف الخاصة بمدارس المعوقين.

٧- تعديل اتجاهات المعلمين والمدربين والطلاب غير المعوقين وأولياء أمورهم ونظرتهم نحو المعوقين.

٨- إتاحة الفرص أمام المعوق للاندماج في الحياة الطبيعية.[٢]

ويذكر عبد الرقيب البحيري (٢٠٠٤) أن عملية دمج التلاميذ ذوي الإعاقات في مدارس التعليم العام تهدف إلي:

السماح للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بالإفادة من برامج التعليم العام ذات استراتيجيات الدعم والتدريس الملائمة.

إعطاء فرصة للتلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة للتفاعل مع الأقران من نفس المرحلة العمرية ليس لديهم هذه الإعاقات.

السماح للتلاميذ ذوي الإعاقات بالمشاركة في كل جوانب الحياة المدرسية.

الإعداد الجيد للتلاميذ ذوي الإعاقات لمواجهة الحياة في الواقع.[١]

وقد أصبح من بين أهداف تربية وتعليم المعوقين في المملكة المتحدة في ظل نظام الدمج، توسيع نطاق معرفة الطفل المعوق وخبرته وتخيله وفهمه ووعيه للقيم الخلقية وقدرته علي الاستمتاع بحياته الطبيعية، وتمكينه من دخول العالم المحيط بعد مرحلة التعليم الأساسي كمشارك وفاعل نشط في المجتمع ومساهم مسئول في عملية تنميته. والآن وبعد قرابة مائة عام علي انتهاج المملكة المتحدة لممارسات الدمج في تربية الأطفال المعوقين مع أقرانهم العاديين في المدارس العادية، تم استيعاب قرابة ٩٨٪ من الأطفال المعوقين في المدارس العادية.[٢]

---

(٢) زينب محمود شقير، خدمات ذوى الاحتياجات الخاصة "، المجلد الثالث، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ٢٠٠٢.

(١) عبد الرقيب أحمد البحيرى، نموذج مقترح لدمج المعاقينعقلياً ذوى الاضطرابات السلوكية والانفعالية مع العاديين، " الشباب من أجل مستقبل أفضل " : الإرشاد النفسى وتحديات التنمية، المؤتمر السنوى الحادى عشر، مركز الإرشاد النفسى، جامعة عين شمس، فى الفترة من ٢٥- ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٤.

(٢) محمد حسنين عبده، محمد إبراهيم عطون، " متطلبات تفعيل استراتيجية دمج المعوقين مع أق رانهم العاديين بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بمحافظة الدقهلية " مؤتمر التربية الخاصة فى القرن الحادى والعشرين : تحديات الواقع وآفاق المستقبل، المؤتمر العلمى السادس، كلية التربية، جامعة المنيا، ٢٠٠٢.